الجمهورية العربية المتحدة

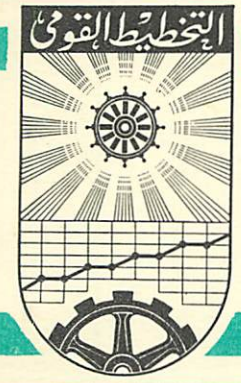

معهد التخطيط القومى

نسخة واحدة فقط

مذكرة رقم ١٧٨

محاضرات
فى المحاسبة القومية

اهم التطورات فى اعداد اطار المحاسبة القومية

الدكتور يسرى على مصطفى

٢٩ ابريل سنة ١٩٦٢

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

دراسة اقتصادية
للعمليات التى تقيد فى الحسابات القومية

موضوع دراستنا هذه هو العمليات الاقتصادية التى تعقدها مختلف الوحدات التى يتكون منها اقتصاد قومى معين : أفراد ، مشروعات ، هيئات عامة .... الخ . فالواقع ان المحاسبة القومية(١) ما هى الا طريقة لوصف النشاط الاقتصادى لدولة معينة خلال فترة معينة فى لغة كمية وعن طريق العلاقات التى تقوم بين مختلف الوحدات الاقتصادية .

وقصر موضوع الدراسة على العمليات الاقتصادية يفترض أننا قد انتهينا من تحديد اطار الحسابات القومية اذ أن اعداد مثل هذه الحسابات يستلزم :

أولا : تحديد الوحدات الاقتصادية التى تكون اطار المحاسبة القومية .

ثانيا : تحديد العمليات الاقتصادية التى تسجل داخل هذا الاطار .

وسنقتصر فى " تمهيد " على عرض سريع لاهم التطورات التى حدثت فى اعداد الحسابات القومية بصفة عامة على أن تخصص دراستنا فى كيفية ملء هذا الاطار أى كيفية اختيار العمليات الاقتصادية وتقديرها وقيدها .

---

(١) انواع المحاسبة القومية كثيرة . فيمكن أولا التمييز بين المحاسبة الاستاتيكية التى تمدنا بصورة كاملة عن البناء الاقتصادى لدولة معينة فى لحظة معينة والمحاسبة الديناميكية التى ترمى الى وصف نتائج النشاط الاقتصادى لدولة معينة خلال فترة زمنية معينة . ويمكن ثانيا التمييز بين ثلاثة انواع من المحاسبة الديناميكية هى حسابات التيارات النقدية وحسابات المستخدم ـ المنتج وحسابات الدخل القومى . وسنقتصر فى دراستنا على هذا النوع الأخير من الحسابات القومية .

تمهيد

أهم التطورات فى اعداد اطار المحاسبة القومية(٢)

ظل اهتمام المحاسبون القوميون ينحصر على تقدير الدخل القومى والثروة القومية حتى عام ١٩٣٩ ومنذ ذلك التاريخ وقد اتسع نطاق البحث وأصبح الاهتمام الرئيسى للمحاسبين القوميين وصف البناء الاقتصادى القومى لدولة معينة فى زمن معين ليس عن طريق التقدير المباشر للكميات الكلية (الدخل القومى الانتاج القومى ، الانفاق القومى) بل عن طريق تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات تعد لكل منها حسابات تدرج فيها العمليات الاقتصادية المختلفة التى تقدم بين هذه القطاعات فى فترة معينة .

غير أن التطور فى اعداد اطار المحاسبة القومية لم يقف عند هذا الحد . فالواقع أن تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات يمكن أن يتم بطرق متعددة وعلى اساس معايير مختلفة . وقد ظلت الوظيفة الاقتصادية هى المعيار الوحيد لتقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات أى لتجميع الوحدات الاقتصادية الفردية فى قطاعات وذلك حتى عام ١٩٥٥ . ومنذ ذلك التاريخ وقد ادخل بعض المحاسبون القوميون العوامل الاجتماعية الى جانب العوامل الاقتصادية فى تجميع الوحدات الاقتصادية أى فى اعداد اطار المحاسبة القومية .

يتضح اذا ان نطاق بحث المحاسبين القوميين قد توسع فضلا عن أنهم قد ادخلوا عوامل اجتماعية الى جانب العوامل الاقتصادية عند تحديد اطار المحاسبة القومية .

---

(٢) اهم المراجع العربية فى موضوع اطار المحاسبة القومية :

- زكريا نصر : عشر محاضرات فى الدخل القومى . معهد الدراسات العربية العليا . القاهرة ١٩٥٧
- نزيه ضيف : " الحسابات القومية والدخل الاهلى " لجنة التخطيط القومى ـ القاهرة سنة ١٩٥٧ ـ (رسالة رقم ٧)
- رفعت المحجوب : " حسابات الدخل القومى " مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥٩
- يسرى على مصطفى : " الطرق المختلفة لتركيب الحسابات القومية " لجنة التخطيط القومى القاهرة ١٩٥٧ ـ (رسالة رقم ٥١)

أما عن أهم المراجع الأجنبية فبيانها فى الملحق .

أولا : توسع نطاق البحث :

يتركز هدف المحاسبين القوميين حاليا على وصف الاقتصاد القومى عن طريق مختلف العمليات التى تقوم بين الوحدات الاقتصادية وذلك بدلا من التقدير المباشر للدخل القومى بصوره المختلفة .

فقد كانت الصورة الشائعة لتقديم المحاسبة القومية هى اعداد جدول من ثلاثة اعمدة يقيد :

فى العمود الأول : الدخول التى تستحقها عوامل الانتاج المختلفة مقابل اشتراكها فى العملية الانتاجية .

فى العمود الثانى : القيمة الصافية للسلع والخدمات التى تنتجها اوجه النشاط الاقتصادى المختلفة مضافا اليها الدخل الصافى المتولد من العمليات مع العالم الخارجى .

فى العمود الثالث : الاوجه المختلفة لاستخدام الدخول : الاستهلاك الخاص والعام ، تكوين رأس المال فى الداخل ، صافى الاستثمارات فى الخارج .

أما حاليا فقد اصبح اهتمام المحاسبين القوميين دراسة البنيان الاقتصادى لدولة معينة فى زمن معين فى الماضى والحاضر والمستقبل وذلك عن طريق العلاقات الاقتصادية التى تقوم بين مختلف القطاعات التى يتكون منها الاقتصاد القومى وبين هذه القطاعات والخارج . فهم يعدون :

الحسابات القومية : لتصوير جميع الظواهر التى تمثل النشاط الاقتصادى والمالى فى دولة معينة عن فترة ماضية .

الحسابات المؤقتة : لتصوير جميع الظواهر التى تمثل النشاط الاقتصادى والمالى فى دولة معينة عن فترة حاضرة . وعلى ذلك فهى تبنى على اساس تقديرات أولية للسنة الجارية أو السنة الماضية انتظارا لتوفر الاحصاءات .

الميزانية الاقتصادية : للتنبؤ بجميع النتائج الاقتصادية المتوقعة للنشاط الاقتصادى لدولة معينة عن فترة مقبلة . وتعد على ضوء ماتكشف عنه الحسابات المعدة عن سنين سابقة .

ويرجع بعض الاقتصاديين (هارود مثلا(٣)) سبب هذا التحول فى موضوع بحث المحاسبين القوميين وظهور أول محاسبة قومية للمملكة المتحدة عام ١٩٤١ الى مجهودات " كينز " .

---

(٣) R.F. Harrod, " The life of John Maynard Keynes ", London, Macmillan 1951, p.501,503.

والواقع ان ابراز العلاقات التى تقوم بين مختلف الوحدات الاقتصادية فى الدولة يرجع الى عام ١٧٥٨ حيث ظهر " الجدول الاقتصادى " لمؤسس الفيزيوكراتية " كناى (٤) " وفيه وضع دورة الانتاج بين مختلف الطبقات الاجتماعية ٠

ونعتقد ان الاسباب الرئيسية لتطور المحاسبة القومية فى هذا المجال ترجع الى ضغط الحوادث واهتمام السلطات العامة بهذا الفرع من الدراسات الاقتصادية ٠ فقد لفتت الحرب العالمية الثانية الانظار الى الفائدة الكبيرة التى تعود من معرفة العمليات التى تقوم بين وحدات الاقتصاد القومى المختلفة حتى يمكن اتباع سياسة اقتصادية رشيدة ٠ كما بدأت السلطات العامة — وامكانياتها اوسع — منذ هذا التاريخ تهتم بمثل هذه الدراسات بعد أن كان مجالها قاصرا على المجهودات الفردية ٠

وعلى العموم فهذا التطور فى نطاق البحث (باتباع طريقة القطاعات بدلا من طريقة الكميات الكلية) اهمية كبيرة اذ أن وصف الاقتصاد القومى عن طريق مختلف العمليات التى تقوم بين الوحدات الاقتصادية يعطى صورة دقيقة وتفصيلية للنشاط الاقتصادى ٠ كما يمكن الباحث من استنباط معلومات كثيرة ومتعددة ٠ وكذلك فهو يؤدى الى استخلاص الكميات الكلية ومنها الدخل القومى واستخداماته فى الاستهلاك والادخار أو الاستثمار ٠٠٠٠٠ الخ ٠

ولايضاح ذلك نعطى المثال المبسط التالى ، وهو مستنبط من الحسابات الفردية ٠

نفترض ان العمليات التى عقدها تاجر معين فى سنة ماضية هى :

شراء بضائع بمقدار ١٠ جنيهات ، وبيع هذه البضائع بمقدار ١١ جنيها ٠

وقد صرف هذا التاجر لترميم محله ١٥ قرشا وللاعلانات ٢٥ قرشا وللضرائب ٣٥ قرشا ومصاريف اخرى ٧ قروش ٠

فيمكن لهذا التاجر الذى يريد معرفة نتائج ادارته للمحل :

١ — ان يقدر مباشرة ربحه وذلك بمعرفة الفرق بين ايراداته ومصروفاته ٠

ايرادات — مصروفات = نتيجة ادارته (+ ربح / — خسارة)

فى المثال السابق ١١٫٠٠٠ — ١٠٫٨٢٠ = ١٨٠ مليما (ربح)

---

(٤) F. Quesnay

وواضح ان الغرض من هذه الطريقة هو تقدير ارباح التاجر ولكنها لا تعطيه المعلومات اللازمة التى تساعده فى حل المشكلات التى تقابله فى ادارته للمحل ٠

٢ — ان يفتح حساب يقيد فيه جميع هذه العمليات ويتخذ هذا الحساب الصورة التالية :

مصروفات		ايرادات	
	مليم جنيه		مليم جنيه
مشتريات	١٠٫٠٠٠	مبيعات	١١٫٠٠٠
ترميم	٠٫١٥٠		
اعلانات	٠٫٢٥٠		
ضرائب	٠٫٣٥٠		
مصاريف أخرى	٠٫٠٧٠		
ربح	٠٫١٨٠		
المجموع	١١٫٠٠٠		١١٫٠٠٠

وواضح ان الغرض من هذه الطريقة هو مساعدة التاجر على حل المشكلات التى تقابله فى ادارة اعماله اذ ان المعلومات التى يمكن استنباطها عن طريق هذا الحساب متعددة ٠ فضلا عن انه يمكن معرفة الربح من هذا الحساب ٠

ومن الواضح ان مثالنا السابق مبسط للغاية وانه اذا تصورنا حسابات كل قطاعات الاقتصاد القومى امكننا تقدير مدى المعلومات التى يمكن استنباطها من هذه الحسابات ٠

نخلص مما سبق أن نطاق بحث المحاسبين القوميين قد تحول واصبحت طريقتهم المفضلة فى اعداد اطار المحاسبة القومية هى طريقة القطاعات اذ ان المعلومات التى يمكن الحصول عليها عن طريق التقدير المباشر للكميات الكلية ولو انها مفيدة الا انها محدودة الفائدة وغير كافية ٠

ثانيا : ادخال عوامل اجتماعية الى جانب العوامل الاقتصادية :

تتكون الدولة من ملايين عديدة من الوحدات الاقتصادية : أفراد ، مشروعات ، هيئات عامة .... الخ تقوم هذه الوحدات بعقد ملايين العمليات . ويمكن اعداد حسابات لكل وحدة من هذه الوحدات توضح ماقامت به فى فترة معينة من عمليات شراء وبيع وتحصيل ودفع واقراض واقتراض

ومن الواضح أن اعداد مثل هذه الحسابات لجميع الوحدات يتطلب مجهودات ضخمة فضلا عن ان الفائدة التى يمكن استنباطها منها تكاد تكون معدومة لانها لن تمكننا من شرح العلاقات المتعددة والمتداخلة بين هذه الوحدات .

لهذا يصبح من المحتم تجميع هذه الوحدات الاقتصادية العديدة فى مجموعات أو قطاعات قليلة العدد تسهل علينا دراسة العلاقات المتداخلة وشرحها واستنباط النتائج منها .

وحتى عام ١٩٥٥ كان تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات اى تجميع الوحدات الاقتصادية الفردية فى قطاعات يتم على اساس نوع القرارات التى تتخذها هذه الوحدات فى الحياة العملية اى وظيفتها الاقتصادية : انتاج ، استهلاك ، ادخار ، نشاط حكومى (الخدمات الحكومية ذات النفع العام والتى تقدمها مجانا أو مقابل رسم لايوجد بينه وبين تكاليف الانتاج رابطة) مبادلة مع الخارج .

ولايضاح ذلك نفترض أن الاقتصاد الذى ندرسه مكون من خمس وحدات اقتصادية تقوم كل منها باكثر من نوع واحد من الوظائف الاقتصادية . فنفرض أن :

الوحدة (أ) تقوم بالوظائف الاقتصادية الآتية انتاج استهلاك ادخار
الوحدة (ب) " " " " انتاج استهلاك ادخار
الوحدة (جـ) " " " " انتاج استهلاك ادخار تبادل مع الخارج
الوحدة (د) " " " " استهلاك ادخار تبادل مع الخارج
الوحدة (هـ) " " " " استهلاك ادخار تبادل مع الخارج

ولاعداد الاطار المحاسبى الذى يتم التقسيم فيه حسب الوظيفة الاقتصادية تجمع هذه الوحدات فى قطاعات أربعة .

يشمل القطاع الأول جميع الوحدات التى تقوم بالانتاج اى الوحدات (أ) ، (ب) ، (جـ)

ويشمل القطاع الثانى جميع الوحدات التى تقوم بالاستهلاك أى الوحدات (أ) ، (ب) ، (حـ) ، (د) ، (هـ) .

وهكذا بالنسبة للقطاع الثالث والقطاع الرابع .

ويمكننا ان نوضح ماسبق بالشكل الآتى :

	قطاع (١)	قطاع (٢)	قطاع (٣)	قطاع (٤)
وحدة (أ)	انتاج	استهلاك	ادخار	
وحدة (ب)	انتاج	استهلاك	ادخار	
وحدة (حـ)	انتاج	استهلاك	ادخار	تبادل مع الخارج
وحدة (د)		استهلاك	ادخار	تبادل مع الخارج
وحدة (هـ)		استهلاك	ادخار	تبادل مع الخارج

ويمكن استخلاص نتيجتين هامتين من المثال السابق :

١ ـ ان الوحدة الاقتصادية الواحدة تأخذ مكانها فى القطاعات المختلفة بحسب الوظائف المتعددة التى تقوم بها . فعمليات الانتاج التى تقوم بها الوحدة (أ) تقيد فى القطاع (١) وعمليات الاستهلاك فى القطاع (٢) وعمليات الادخار فى القطاع (٣) . وكذلك الحال بالنسبة للعمليات التى تقوم بها الوحدة (حـ) فانها تقيد فى اربعة قطاعات (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) وهكذا بالنسبة للعمليات التى تقوم بها الوحدات الاخرى فانها تقيد فى القطاعات المختلفة .

٢ ـ ان كل قطاع من القطاعات التى تم تمييزها يخص وظيفة معينة وهو يصف هذه الوظائف بطريقة كلية . فنجد مثلا ان القطاع (١) يصف بطريقة كلية النشاط الانتاجى للاقتصاد القومى والقطاع (٢) يصف النشاط الاستهلاكى على النطاق القومى لكل الوحدات التى تقوم بمثل هذه العمليات ..... الخ .

وقد اتبعت الهيئات الدولية وكذلك جميع الدول التى اخذت بنظام المحاسبة القومية هذه الطريقة التى يكون التقسيم فيها حسب الوظيفة الاقتصادية فى اعدادها للاطار المحاسبى وذلك حتى عام ١٩٥٥ . والاختلاف الوحيد هو فى عدد القطاعات التى يميزها المحاسبون القوميون

داخل الاقتصاد القومى فاحيانا يقتصر على ثلاثة قطاعات كما هو الحال فى نظام الحسابات القومية الذى اقترحه خبراء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٣ واحيانا يصل عدد القطاعات الى اربعة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية أو الى خمسة كما هو الحال فى المملكة المتحدة ٠٠٠ الخ ٠

وعلى العموم فيمكننا ان نلخص اهم القطاعات التى يميز بينها المحاسبون القوميون فى ستة قطاعات هى :

١ ـ المشروعات الانتاجية ٠
٢ ـ هيئات التأمين والضمان الاجتماعى ٠
٣ ـ الوسطاء الماليون ٠
٤ ـ العائلات والهيئات التى لا تهدف الى الربح ٠
٥ ـ الحكومة ٠
٦ ـ العالم الخارجى ٠

واضح من هذا النوع من الحسابات القومية ويسمى " بالمحاسبة الوظيفية الكلية " انها تعتبر الاقتصاد القومى مجموعة متجانسة وعلى ذلك فهى تصف نشاط مختلف الوحدات بطريقة كلية ٠

والحقيقة ان كل اقتصاد يتكون من وحدات اقتصادية مختلفة فى سلوكها ٠ لاشك أن درجة التجانس فى سلوك الوحدات التى يتكون منها اقتصاد قومى معين يختلف من دولة الى أخرى ولكن على العموم فان الاختلاف الكبير فى السلوك الاقتصادى للوحدات المختلفة يظهر بصفة خاصة فى الدول النامية ٠

فالقطاع الانتاجى مثلا فى هذه الدول يتكون من وحدات انتاجية ضخمة تستخدم الآلات والطرق الحديثة فى انتاجها ولكن بجانب ذلك توجد المؤسسات الصغيرة واصحاب الحرف الصغيرة التى تتبع سلوكا آخر فى انتاجها ٠ ويختلف السلوك الانتاجى للوحدات الاقتصادية ليس فقط تبعا للفن الانتاجى الذى تزاوله بل أيضا حسب حجمها وشكلها القانونى ونوع السلع التى تنتجها ٠

وكذلك الحال بالنسبة للمستهلكين فانهم يختلفون اختلافا كبيرا فى سلوكهم الاقتصادى ٠ فاذا زادت جميع الدخول فى دولة من هذه الدول فان توزيع هذه الزيادة بين الاستهلاك والادخار يختلف من مجموعة الى أخرى ٠ فمن المتوقع أن ينفق اصحاب الدخول الصغيرة هذه الزيادة جميعها على مصروفاتهم الاستهلاكية ٠ اما اصحاب الدخول المتوسطة فسيخصصون جزء اكبر من

هذه الزيادة فى الدخل للاستهلاك وجزء اقل للادخار . وعلى العكس من ذلك فان الجزء المخصص للادخار من هذه الزيادة فى الدخل سيكون اكبر من الجزء المخصص للاستهلاك وذلك بالنسبة لاصحاب الدخول الكبيرة . هذا ويمكن تمييز عدد اكبر من المجموعات الاجتماعية يختلف سلوكها عن بعضها البعض من حيث نسب توزيع الزيادة فى الدخل بين الادخار والاستهلاك .

وازاء ذلك وحتى يمكن اعطاء صورة صحيحة عن البنيان الاقتصادى فقد ادخل بعض المحاسبون القوميون (٥) عوامل اجتماعية الى جانب العوامل الاقتصادية عند اعداد اطار المحاسبة القومية . وعلى ذلك فان تقسيم الاقتصاد القومى الى مجموعات يتم تبعا للتشابه من حيث الوقوع تحت عوامل اجتماعية واقتصادية واحدة ، يكون من نتيجتها تجانسا فى سلوكها . اى أن كل مجموعة تضم وحدات متجانسة لها وجود واقعى .

ولتوضيح ذلك نعود الى مثالنا السابق لنرى الأساس الذى تجمع بموجبه الوحدات الخمسة السابق الاشارة اليها .

ونقوم فى هذه الطريقة بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى كل من الوحدات الخمس (أ) ، (ب) ، (حـ) ، (د) ، (هـ) . فاذا دلتنا الدراسة أن (أ) ، (ب) متشابهتان فى اوضاعهما الاجتماعية والاقتصادية فى الوقت الذى اختلفت فيه الوحدات الأخرى عن (أ) ، (ب) وفيما بينهما وبين البعض . فهذا معناه أنه يمكننا تكوين اربعة قطاعات يضم الأول منها الوحدتين (أ) ، (ب) حيث يتشابه سلوكهما وتكون كل وحدة من الوحدات الثلاث الأخرى قطاع مستقل .

ويمكننا ان نوضح ماسبق بالشكل الآتى :

وحدة (أ)	انتاج استهلاك ادخار	قطاع (١)
وحدة (ب)	انتاج استهلاك ادخار	
وحدة (حـ)	انتاج استهلاك ادخار تبادل مع الخارج	قطاع (٢)
وحدة (د)	استهلاك ادخار تبادل مع الخارج	قطاع (٣)
وحدة (هـ)	استهلاك ادخار تبادل مع الخارج	قطاع (٤)

وواضح أن كل مجموعة تضم الوحدات ذات الوضع الاقتصادى والاجتماعى الذى يؤدى الى التشابه فى سلوكها وبالتالى فكل مجموعة تمثل وحدة اجتماعية واقتصادية واضحة .

---

(٥) خبراء المحاسبين القوميين الفرنسيون :
Ministère des Finances, des Affaires Economiques et du plan, "Rapport sur les comptes de la Nation", Paris 1955.

من هذا العرض السريع لاهم التطورات فى اعداد اطار الحسابات القومية يتضح أن طريقة القطاعات اصبحت هى السائدة بدلا من طريقة التقدير المباشر للكميات الكلية . كذلك يتضح ان تجميع الوحدات الاقتصادية الفردية يمكن أن تتم حسب معايير اقتصادية فقط أو تبعا لمعايير اقتصادية واجتماعية . ويمكن القول بصفة عامة بافضلية تجميع الوحدات فى مجموعات اجتماعية اقتصادية حيث يؤخذ فى الأعتبار الأختلاف الموجود بين هيكل وتصرفات مختلف الوحدات .

وعليه فاختيار اى من المعيارين يتوقف على البناء الاقتصادى للدولة والامكانيات الاحصائية الموجودة وكذلك الهدف الذى نريد الوصول اليه من اعداد المحاسبة القومية .